الاشتقاق اللُغوي مفهومهُ وأصولهُ

باحثة

د.إيمـان التجـاني سـليمان

مستخلص :

تناولت هذه الدراسة موضوع الاشتقاق اللُغوي مفهومه وأصوله، وقد كان الدافع إلى اختيار هذا الموضوع ، ذلك الاتهام للغة العربية بأنها قاصرة عن تلبية كل مستحدث وجديد ، من المسميات العلمية والمخترعات الجديدة ، في المجالات المختلفة ، .هدفت إلى إثبات مقدرة اللغة العربية على الإيفاء بمطالب الحياة العصرية ؛ ذلك من خلال تناول وسيلة من وسائل نمو هذه اللغة ، وهي: الاشتقاق اللغوي .وقد اقتضت الدراسة أن تحتوي هذه الورقة على مفهوم الاشتقاق وقد تبين لنا أن الاشتقاق هو: أخذ كلمة من أخرى أو صيغة من صيغة، مع وجود اشتراك في الأصل الذي تنتمي إليه كل من الكلمتين، أو الصيغتين ،وتناولت أصل الاشتقاق وبينت المذاهب المختلفة فيه قديماً وحديثاً . ومما تميزت به وسيلة الاشتقاق على غيرها من وسائل نمو اللغة العربية أنها : تكون من الأصول العربية وغير العربية ، وهذا دليل وبرهان واضح على ثراء اللغة العربية ، وقدرتها على التعبير عن حقائق العلم، مادةً ومصطلحاً، وعدم تقصيرها في إسعاف أحد عن فكرة أو مفهوم يريد التعبير عنه.

Abstract:

This research addressed the linguistic derivation its concept and origin, the motive of selecting the issue was the accusation of the Arabic language of the inability to comply with modernized and new scientific titles, and the new discoveries in the different fields, the study aimed to prove the Arabic language ability to fulfill the modern life requirements through addressing one of the means of the language which was the linguistic derivation, the study required that the paper should be in two topics, first the concept of derivation, it was clear that derivation was deriving word from another word or text from other one, with association in the other of the two words or texts, the second topic addressed

the origin of the derivation in the different doctrines new and old, the derivation means was characterized with being different from the other means of languages growth from Arabic and non-Arabic origins, which was a clear prove of the Arabic language richness, and its ability to express the facts of the sciences material and terminologies, and its not being negligent in helping about an idea or concept that someone wanted to express.

المقدمة:

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم ، والصلاة والسلام على النبي الأميّ الذي علمه ربّه ما لم يكن يعلم .منذ أن وضعت قدميّ على هذا السلم التعليمي ، أخذت دروس اللغة العربية جلّ اهتمامي دون سائر ما كنا نتلقاه من علوم ، وما كان يلقى علينا من دروس ، في كل فروعها نحوها وصرفها أدبها ونقدها وبلاغتها ، غير أن أكثر ما أخذ اهتمامنا فرع علم اللغة وهو ما لم نعهده قبل الجامعة وكان من حببه إلينا أساتذة أجلاء قاموا بتدريس هذا الفرع خير قيام وقد كانوا بحق خير معين نهلنا منه بما أوجدوه فينا من رغبة في التعمق والاستزادة من هذا العلم . ومازلت أقلّب في مواضيعه العديدة، التي طالما رغبت في معرفة مكوناتها حتى وفقني الله لهذه الورقة البحثية وهي: ((الاشتقاق اللغوي مفهومه وأصوله)) واحتوت هذه الورقة على مفهوم الاشتقاق في اللغة والاصطلاح وتناولت أصل الاشتقاق وبينت المذاهب المختلفة فيه قديماً وحديثاً . والحمد لله الذي ذلل الكثير من تلك الصعوبات حتى خرجت هذه الورقة البحثية في صورتها هذه وآمل أن أكون قد وفيتها ما تستحق ووفقت فيها ، وأن ينتفع بها من يريد معرفة شيء عن موضوعها وهذا غاية كل باحث .

مفهوم الاشتقاق :

يعد الاشتقاق من أهم موضوعات علم اللغة ، وينبغي علينا قبل الولوج في دراسته أن نقف على مفهوم الاشتقاق ، فقد وردت كلمة الاشتقاق عند ابن فارس : ((اشتقاق الكلام في الخصومات يمينا وشمالا ، مع ترك القصد ، كأنه يكون مرة في هذه الشقة ومرة في هذه ، وفرس، إذا مال في أحد شقيه عند عدوه))[1]. وأيضا عرفه ابن منظور في لسان العرب بقوله : ((واشتقاق الشيء بناؤه من المرتجل واشتقاق الكلام الأخذ فيه يميناً وشمالاً .واشتقاق الحرف من الحرف أخذه منه ، ويقال شقق الكلام إذ أخرجه أحسن مخرج ...))[2] كما وردت في مختار الصحاح فقال : ((اشتقاق الحرف أخذه منه))[3].وإذا واصلنا السير في طريق البحث عن كلمة الاشتقاق لم نر تغيراً يذكر في معناها إلا من بعض الإضافات التي قام بها البعض من مؤلفي المعاجم ، مثل ذلك ما أورده الفيروز أبادي في القاموس حين ذهب في تعريفه إلى ما ذكره السابقون وأضاف أن الاشتقاق : ((أخذ الكلمة من الكلمة))[4] .كذلك ذكره الجوهري في الصحاح ((واشتقاق الحرف من الحرف : أخذه منه)) [5]. وأيضا وردت كلمة الاشتقاق عن صاحب تاج العروس في قوله:((ومن المجاز شقق

(الـكلام) تشـقيقا : أخرجـه أحسـن مخـرج ، ومنـه حديـث البيعـة تشـقيق الـكلام عليكـم شـديد أي : الطلـب فيـه ليخرجـه أحسـن مخـرج ... والاشـتقاق أخـذ الـشيء ، وهـو نصفـه كـما في العبـاب . والاشـتقاق بنيـان الـشيء مـن المرتجل))[6].أمـا في المعاجـم الحديثـة مثـل (أقـرب المـوارد) لسـعيد الخـوري ، فقـد ذهـب في تعريفـه لكلمـة (الاشـتقاق) إلى مـا وصـل إليـه المتقدمـون ، ولكنـه أضـاف بعـض الأمثلـة نحـو قولـه : ((اشـتق ضرب مـن الـضرب)) [7]. وقبـل أن نختـم بحثنـا هـذا عـن كلمـة الاشـتقاق في معاجمنـا اللغويـة يجـدر بنـا أن نذكـر مـا ورد في (المعجـم الوسـيط) الـذي أصـدره مجمـع اللغـة العربيـة بالقاهـرة – وهـو بـلا ريـب – أحـدث مـا بـين أيدينـا مـن معاجمنـا العربيـة مـن حيـث التأليـف ، وقـد جمـع مـا حوتـه المعاجـم القديمـة ، ثـم أضـاف مـا هـو مناسـب لزمـن تأليفـه ففيـه نـرى أن كلمـة الاشـتقاق قـد أخـذت معانيهـا القديمـة ، وتطـور المعنـى :((اشـتق)) الفـرس ونحـوه مـن عـدوه : شـق القصـد أخـذه بجوانبـه . والطريـق في الفـلاة : مـضى فيهـا – ويقـال : اشـتق طريقـه في الأمـر : سـلكه في قـوة . والكلمـة مـن غيرهـا : صاغهـا منهـا ... (الاشـتقاق) في علـوم العربيـة : صـوغ كلمـة مـن أخـرى حسـب قوانـين الـصرف))[8] ومجمـل القـول عـن كلمـة الاشـتقاق مـن خـلال مـا عرضنـاه يتبـين لنـا أن الاشـتقاق أخـذ الـشيء مـن الـشيء دون قصـد ، ولكـن هـذه التعاريـف التـي أوردهـا لم تُـزل الإبهـام عـن مفهـوم الاشـتقاق ، ولم توضـح لنـا بصـورة كافيـة أبعـاد دلالتـه ؛ ولذلـك وجـب علينـا أن نقـوم بتقـصي هـذا المفهـوم في كتبنـا التـي ألفـت لدراسـة علـم اللغـة العربيـة وهـي مؤلفـات كثـيرة يصعـب حصرهـا. وتتبـع مـا فيهـا ولكننـا سـوف نمـرّ عـلى بعـض منهـا في إطـار بحثنـا لإزالـة الغمـوض عـن مفهـوم الاشـتقاق ولنبـدأ بكتـاب المزهـر في علـوم اللغـة وفيـه ((قـال ابـن فـارس في فقـه اللغـة : بـاب القـول عـلى لغـة العـرب ، هـل لهـا قيـاس ؟ وهـل يشـتق بعـض الـكلام مـن بعـض ؟. أجمـع أهـل اللغـة – إلا مـن شـذّ منهـم – إن للغـة العـرب قياسـا وأن العـرب تشـتق بعـض الـكلام مـن بعـض ، واسـم الجـن مشـتق مـن الاجتنـان وأن الجيـم والنـون تـدلان أبـدا عـلى الستر، تقـول العـرب للـدرع : جنـة ، وأجـن الليـل ، وهـذا جنـين أي هـو في بطـن أمـه . وأن الإنـس مـن الظهـور ، يقولـون أنسـت الـشيء : أبصرتـه . وعـلى هـذا سـائر كلام العـرب ، علـم ذلـك مـن علـم وجهلـه مـن جهـل))[9]. وقـال ابـن دحيـة في التنويـر : ((الاشـتقاق مـن أغـرب كلام العـرب وهـو ثابـت عـن اللـه تعـالى بنقـل العـدول عـن رسـول اللـه (صـلى اللـه عليـه وسـلم وعـلى آلـه وسـلم) لأنـه أوتي جوامـع الكلـم ، وهـي جمـع المعـاني الكثـيرة في الألفـاظ القليلـة ، فمـن ذلـك فيـما صـح عنـه ((يقـول اللـه ، أنـا الرحمـن خلقـت الرحـم ، وشـققت لهـا اسـمي)) . وغـير ذلـك مـن الأحاديـث ، وقـال في شرح التسـهيل : الاشـتقاق أخـذ صيغـة مـن أخـرى ، مـع اتفاقهـما معنـى ، ومـادة أصليـة وهيئـة تركيـب لهـا ، ليـدل بالثانيـة عـلى معنـى الأصـل بزيـادة مفيـدة لأجلهـا اختلفـا حروفـا أو هيئـة: كضـارب مـن ضرب وحـذر مـن حـذر وطريـق معرفتـه تقليـب تصاريـف الكلمـة حتـى يرجـع منهـا إلى صيغـة هـي أصـل الصيـغ))[10] .ويقـول (توفيـق شـاهين) في كتابـه عوامـل تنميـة اللغـة العربيـة : ((الاشـتقاق هـو امتـداد مجموعـة مـن الكلـمات داخـل اللغـة مـع اشـتراك أفـراد هـذه المجموعـة في عـدد الحـروف وترتيبهـا مـع الاشـتراك في الدلالـة العامـة))[11].وعرف(محمـد المبارك)الاشـتقاق بأنـه : ((توليـد الألفـاظ بعضهـا مـن بعـض ، ولا يكـون ذلـك إلا مـن بـين الألفـاظ التـي يفـترض أن بينهـا

أصلا واحدا ، وترجع إليه وتتولد منه ، فهو في الألفاظ أشبه بالرابطة النسبية بين الناس ، فلا بد لصحة الاشتقاق بين لفظين أو أكثر من عناصر ثلاثة :

(1) الاشتراك في عدد من الحروف ، وهي في اللغة العربية ثلاثة ، وأما الاشتراك فيما دون ذلك سيأتي بحثه .

(2) أن تكون هذه الحروف مرتبة ترتيباً واحداً في هذه الألفاظ .

(3) أن يكون بين هذه الألفاظ قدر مشترك من المعنى ولو على تقدير الأصل .

لهذا كان الاشتقاق في اللغة العربية وسيلة رائعة لتوليد الألفاظ للدلالة على المعاني الجديدة))[12]

هنا أتفق مع النصين السابقين في ضرورة الأصل المشترك بين المشتقات والقدر المناسب من الاشتراك في المعنى، إلا أنني أختلف معهما في ضرورة الاشتراك في ترتيب الحروف ؛ لأن ذلك لا ينطبق على كل أنواع الاشتقاق وإن كان يوجد في بعضها ، وهذا ما سنراه لاحقا في هذا البحث. ((والاشتقاق بهذه الصورة هو إحدى الوسائل الرائعة التي تنمو عن طريقها اللغات ، وتتسع ويزداد ثراؤها في المفردات فتتمكن به من التعبير عن الجديد من الأفكار ، والمستحدث من وسائل الحياة))[13] . ونسبة لهذه الأهمية الكبيرة للاشتقاق في نمو اللغة وتوليد صيغها الجديدة – فقد جاز لبعض المؤلفين لكتب علم اللغة أن يطلقوا عليه علم الاشتقاق ، ومن هؤلاء الباحثين اللغوي (فندريس) الذي يقول: ((العلم الذي موضوعه دراسة المفردات يسمى الاشتقاق ، وينحصر في أخذ ألفاظ القاموس كلمة كلمة ، وتزويد كل واحد منها بما يشبه أن يكون بطاقة شخصية ، يذكر فيها من أين جاءت ومتى وكيف صيغت والتقلبات التي مرت بها فهو إذن علم تاريخي ، يحدد صيغة كل كلمة في أقدم عصر تسمح المعلومات التاريخية بالوصول إليه ، ويدرس الطريق الذي مرت به مع التغيرات التي أصابتها من جهة المعنى أو من جهة الاستعمال))[14] . فهو يذهب إلى أنه (أي الاشتقاق) علم تاريخي ، وذلك لأنه يدرس الكلمة عبر عصورها المختلفة ويوضح تطور دلالاتها ، وهذا كله مع وجود البصمة الخاصة لكل كلمة ، بصمة تميزها عن الأخريات رغم وجود روابط مشتركة بينهما . ويقول صبحي الصالح : ((إنما ندرس الاشتقاق في ظلال دلالته الوضعية على أنه توليد لبعض الألفاظ من بعض ، والرجوع لها إلى أصل واحد يحدد مادتها ويوحي بمعناها المشترك الأصيل مثلما يوحي بمعناه الخاص الجديد))[15]. وتقول خديجة الحديثي : ((الاشتقاق أخذ كلمة أو أكثر من أخرى بمناسبة بين المأخوذ والمأخوذ منه في الأصل اللفظي والمعنوي ؛ ليدل بالثانية على المعنى الأصلي مع زيادة مفيدة لأجلها اختلفت بعض حروفها أو حركتها أو هما معا))[16]. وعلى هذا يتبين لنا أن الاشتقاق هو أخذ كلمة من أخرى أو صيغة من صيغة مع وجود اشتراك في الأصل الذي تنتمي إليه كل من الكلمتين أو الصيغتين . يضاف إلى ذلك أن يكون بين المشتق والمشتق منه قدر معقول من تناسب المعنى ، فمتى ما توفرت هذه الشروط يمكننا أن نجري الاشتقاق ولكن ما هو أصل المشتقات ؟!

أصل الاشتقاق :

إن قضية أصل الاشتقاق من المسائل التي يصعب تحديد أول من قال بها من متقدمي اللغويين والنحويين وإذا رجعنا إلى أقدم المصادر التاريخية في هذا الشأن لتوثيق هذه القضية وتحقيقها وجدنا أن أقدم مصدر في علم النحو هو كتاب سيبويه . فماذا قال في هذه المسألة ؟.فإن رأيه يظهر لنا في قوله : ((وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء)). [17] ويفهم من ذلك أن المصدر أصل الفعل . غير أن متأخري النحاة لم يقفوا بهذه العبارة عند هذا الحد ؛ بل توسعوا في الأمر حتى جعلوا هذه القضية من المسائل الخلافية على مستوى مدرستي البصرة والكوفة فلكل رأي بعينه . فنجد أن (الزجاجي)[18].قد نسب إلى البصريين القول بأصالة المصدر بينما نسب إلى الكوفيين القول بأصالة الفعل . وذكر مسألة الخلاف هذه (أبو البركات الأنباري)[19]. ضمن مسائل أخرى في كتابه (الإنصاف) وقد أورد حجج مدرستي الكوفة والبصرة في ترجيح أصل الاشتقاق كما سنرى .يتضح لنا من ذلك أن أصل الاشتقاق عن قدماء اللغويين اتخذ مذهبين : أحدهما يقول إن الفعل هو أصل لجميع المشتقات ، والآخر يرى أن المصدر هو الأصل .

ولكل مذهب حججه لتدعيم رأيه في هذه القضية وسنعرض فيما يلي هذه الحجج ومعتمدين على ما أورده (الأنباري) في كتابه (الإنصاف) عن ذكره في المسألة الثامنة والعشرين [20] . وقد استهل القول فيها : ((ذهب الكوفيون إلى أن المصدر اشتق من الفعل وفرع عليه ، نحو (ضرب ضربا) و(قام قياما) وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه)) . ثم ذكر حجج الكوفيين وهي كما يلي :

1 .إن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله ، ألا ترى أنك تقول (قاوم قواما) فيصح المصدر لصحة الفعل وتقول (قام قياما) فيعتل لاعتلاله ، فلما صح لصحته واعتل لاعتلاله دل على أنه فرع عليه .

2 .إن الفعل يعمل في المصدر ، ألا ترى أنك تقول (ضربت ضربا) فتنصب (ضربا) بضرب ، فوجب أن يكون فرعا له ؛ لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول فوجب أن يكون المصدر فرعا على الفعل .

3 .إن المصدر يذكر تأكيدا للفعل ، ولا شك أن رتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد ، فدل على أن الفعل أصل والمصدر فرع ، والذي يؤيد ذلك أنا نجد أفعالا ولا مصادر لها ، خصوصا على أصلكم ، وهي نعم وبئس وعسى ولعل وفعل التعجب وحبذا ، فلو لم يكن المصدر فرعا لا أصلا لما خلا من هذه الأفعال لاستحالة وجود الفرع من غير أصل .

4 .إن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل ، والفاعل وضع له فعل يفعل فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلا للمصدر .

5 .لا يجوز أن يقال إن المصدر سمي مصدرا لصدور الفعل عنه ، كما قالوا للموضع الذي تصدر عنه الإبل مصدرا لصدورها عنه ((تقول : بل سمي مصدرا لأنه مصدور عن الفعل ، كما قالوا مركب فاره ومشرب عذب)) أي ((مركوب فاره ومشروب عذب)) ، والمراد به المفعول لا

الموضع ، فلا تمسك لكم بتسميته مصدرا .

وأما البصريون فاحتجوا بأصالة المصدر بما يلي :

1.إن المصدر يدل على زمان مطلق والفعل يدل على زمان معين ، فكما أن المطلق أصل للمقيد ، فكذلك المصدر أصل الفعل .

2.أن المصدر اسم والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل ، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم ، وما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلاً لما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره .

3.إن الفعل بصيغته يدل على شيئين : الحدث والزمان المحصل ، والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد وهو الحدث ، وكما أن الواحد أصل للاثنين فذلك المصدر أصل للفعل .

4.إن المصدر له مثال واحد نحو الضرب والقتل ، والفعل له أمثلة مختلفة ، وكما أن الذهب نوع واحد وما يوجد منه أنواع وصور مختلفة .

5.إن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر ، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل ، ألا ترى أن (ضرب) يدل على ما يدل عليه الضرب ، والضرب لا يدل على ما يدل عليه (ضرب) ، وإذا كان كذلك دل على أن المصدر أصل والفعل فرع ؛ لأن الفرع لابد أن يكون فيه الأصل .

6.إن المصدر ليس مشتقاً من الفعل ، لأنه لو كان مشتقاً منه لوجب أن يجري على سنن القياس ، ولم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين ، فلما اختلف المصدر باختلاف الأجناس كالرجل والثوب والتراب والماء والزيت وسائر الأجناس ودل أنه غير مشتق من الفعل .

7.لو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن يدل على ما في الفعل من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث ، كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به ، فلما لم يكن المصدر كذلك دل عل أنه ليس مشتقاً من الفعل .

8.الدليل على أن المصدر ليس مشتقاً من الفعل قولهم (أكرم إكراماً) بإثبات الهمزة ولو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن تحذف منه الهمزة كما حذفت من اسم الفاعل والمفعول نحو (مكرِم ومكرَم) لما كانا مشتقين منه ، فلما لم تحذف هاهنا كما حذفت مما هو مشتق منه دل على أنه ليس بمشتق منه .

9.الدليل على أن المصدر هو الأصل وتسميته مصدراً ؛ فإن المصدر هو الموضع الذي يصدر عنه ، ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل (مصدراً) ، فلما سمي (مصدراً) دل على أن الفعل قد صدر عنه .

هذه هي حجج المدرستين أوردناها كاملة ودونما تصرف فيها حسبما وردت في كتاب (الإنصاف) .

وإذا وضعنا الرأيين في ميزان العدل والإنصاف نجد أن رأي الكوفة – بخلاف رأي البصرة – قد تعرض لنقد شديد من أصحاب المؤلفات الذين تناولوا قضية الاختلاف في أصل الاشتقاق ، فنرى (الأنباري)

في ذكره لهذه المسألة قد أورد الرد على حجج الكوفيين فقال : ((أما قولهم : «إن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله « قلنا الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه)) [21]:

(1) إن المصدر الذي لا علة فيه ولا زيادة لا يأتي إلا صحيحاً ، نحو (ضربته ضرباً) وما أشبه ذلك ، وإنما يأتي معتلا ما كان فيه الزيادة ، والكلام إنما وقع في أصول المادة لا في فروعها .

(2) إنا نقول : إنما صح لصحته واعتل لاعتلاله طلباً للتشاكل ، وذلك لا يدل على الأصلية والفرعية،فصار هذا كما قالوا (يعِد) والأصل (يَوعِد) فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة فقالوا : (أَعِد ويَعِد وتَعِد) والأصل فيها (أَوعِد ويَوعِد وتَوعِد) وإن لم تقع بين ياء وكسرة ، حملا على (يَعِد) لا يدل ذلك قالوا (أُكرم) الأصل فيه (أُأَكرم) فحذفوا إحدى الهمزتين استثقالاً لاجتماعهما وقالوا (نكرم وتكرم ويكرم) والأصل (نؤكرم ويؤكرم) ... فحذفوا الهمزة – وإن لم يجتمع فيها همزتان – حملاً على (أكرم) ليجري الباب على سنن واحد ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من (أكرم) ، فكذلك هاهنا .

(3) إنا نقول : يجوز أن يكون المصدر أصلاً ، ويعمل على الفعل الذي هو فرع ، كما بنينا المضارع في فعل جماعة النسوة ، نحو (يضربن) حملا على (ضربن) وهو فرع ، لأن الفعل المستقبل قبل الماضي كما قال (الفراء) إنما يبنى الفعل الماضي على الفتح في فعل الماضي الواحد ؛ لأنه يفتح في الإثنين ، ولاشك أن الواحد أصل للاثنين ، فجاز لكم أن تحملوا الأصل على الفرع هناك ، جاز لنا أن نحمل الأصل على الفرع هاهنا .

وأما قولهم : ((إن الفعل يعمل في المصدر ، فيجب أن يكون أصلاً)) قلنا : كونه عاملاً فيه لا يدل على أنه أصل له ، وذلك من جهين))[22]:

(1) أنه أجمعنا على أن الحروف والأفعال تعمل في الأسماء ، ولا خلاف أن الحروف والأفعال ليست أصلاً للأسماء ، فكذلك هاهنا .

(2) أن معنى قولنا (ضرب ضربا) أي أوقع ضرباً ، كقولك (ضرب زيداً) في كونهما مفعولين ، وإذا كان المعني أوقع ضرباً فلا شك أن الضرب معقول قبل إيقاعه مقصود إليه ؛ ولهذا يصح أن يؤمر به فيقال (أضرب) وما أشبه ذلك ، فإذا ثبت أنه معقول قبل إيقاعك معلوم قبل فعلك دل على أنه قبل الفعل.

أما حجة الكوفيين القائلة : ((إن المصدر يذكر تأكيداً للفعل ، ورتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد)) كان الرد عليها بقولهم : هذا أيضاً لا يدل على الأصالة الفرعية ، ألا ترى أنك إذا قلت (جاءني زيد زيد) و (رأيت زيداً زيداً) و (مررت بزيد بزيد) ، فإن (زيداً) الثاني يكون توكيداً للأول في هذه المواضع كلها ، وليس مشتقا من الأول ولا فرعا عليه))[23] .

أما الرد على قول الكوفيين : ((إنا نجد أفعالاً ولا مصادر لها) فهو : ((خلو تلك الأفعال التي ذكرتموها عن استعمال المصدر لا يخرج بذلك عن كونه أصلاً وأن الفعل فرع عليه ؛ لأنه قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل))[24]. وأما قولهم : ((إن المصدر لا يتصور ما لم يكن فعل

فاعل ، والفعل وضع له فعل ويفعل)) قلنا : هذا باطل ؛ لأن الفعل في الحقيقة ما يدل عليه المصدر ، نحو الضرب والقتل وما نسميه فعلاً من (فعل ويفعل) إنما هو إخبار بوقوع ذلك الفعل في زمان معين ، ومن المحال الإخبار بوقوع شيءٍ قبل تسميته ؛ لأنه لو جاز أن يقال (ضرب زيد) قبل أن يوضع الاسم للضرب لكان بمنزلة قولك: أخبرك بما لا تعلم ، وذلك محال))[25]

تلك هي أهم الانتقادات التي تعرضت لها وجهة نظر الكوفة والتي لم تتعرض لها مثيلتها البصرة ، وان بعدنا بالقضية قليلا عن التعصب لإحدى المدرستين ، وقبلنا جدلا بما قاله كل فريق، وذهبنا منهم بأصالة المصدر والفعل ، فحسبما زعموا فإننا نسأل الفريقين معا عن تفسير تلك الأفعال التي لا مصادر لها وأيضا وجود مصادر لا أفعال لها ؟! وهو أمر ثابت في اللغة كلام العرب .

إن كثيرا من الصعوبات تحول دون الاقتناع برأي مدرسة البصرة أو الكوفة على حد سواء ؛ لأن أدلة الفريقين لا تبلغ درجة من الكمال تقطع بحجتها ، وتوجب الأخذ بها على وجه الدقة ، وإن كان مذهب أهل البصرة في أصالة المصدر هو السائد بين علماء اللغة والنحو . وسبب ذلك كتاب (سيبويه) الذي وقع بين أيدي العلماء وتناقلوه وتدارسوه فيما بينهم منذ القدم .

قال الأفغاني : ((إن العرب لم تحجم أحيانا من الاشتقاق في غير المصادر ؛ فاشتقت من أسماء المعاني ومن ذوات حية ومن أسماء الأزمنة والأمكنة ومن أسماء الأحداث))[26]

أما رأي الدكتور صبحي الصالح في مسألة أصل الاشتقاق هذه فإننا نلمحه في قوله : ((ولو كانت موازنة العلماء – في بحث أصل الاشتقاق – بين الفعل والمصدر لرأينا عبثا ضائعا ما ذهب إليه الكوفيون من أن الفعل هو أصل الاشتقاق ، ولما ترددنا قط في أن المصدر أجدر أن يكون هو أصل المشتقات كلها ؛ لأن المصدر كما يقول الأستاذ الأفغاني : ((بحق – يدل على حدث . والفعل يدل على حدث ، والأسماء المشتقة تدل على حدث وزمن مع زيادة ثالثة للدلالة على الفاعل أو المفعول أو التفضيل أو المكان ، فهذه الكثرة من المشتقات التي جعلت للغة سعتها ومرونتها أخذت من المصادر التي هي جميعا أسماء معان))[27].

ثم يذهب بعد ذلك إلى أن أصل المشتقات ينبغي أن يكون هو أسماء الأعيان ويضرب لذلك أمثلة كثيرة منها: اشتقاق التأرض من الأرض ، والتأبل من الإبل والتبحر من البحر ، ويستطرد قائلاً : ((إن البداهة تقتضي وجود أسماء الأعيان المشاهدة المرئية التي تناولتها الحواس قبل أسماء المعاني التي تطورت وانتقلت من مضايق الحس إلى آفاق النفس ، وما علم أنه أقدم فهو أجدر أن يكون الأصل ، إذ يكون قياسه مطرداً وميزانه واضحاً لذلك كانت أسماء الأعيان هي أصل الاشتقاق دون المصادر ؛ لأن هذه المصادر كالأفعال لا تتقيد بموازين دقيقة ولا تقاس أقيسه سليمة مطردة))[28]ومن الأمثلة التي ذكرها في هذا النحو كلمة : (رأسته) المشتقة من الرأس و(دمغته) من الدماغ ، و (كعبته) من الكعب، وأيضاً التبني من الابن والتامم من الأم ، وأحرم من الحرم، وأعمن من عمان ، وكذلك أخرف من الخريف وأربع من الربيع .وإذا والينا البحث عن أصل الاشتقاق عبر عصور الدراسات اللغوية نجد أن هذه القضية قد حظيت بقدر وافر من الاهتمام والبحث ، وان كانت الاختلافات في الرأي متعددة والقول لكلمة موحدة حول هذه القضية يعد

مـن الصعوبـات . ومـن الآراء الجديـرة بالوقـوف عليهـا هنـا رأي الأسـتاذ عبـد اللـه أمـين ، الـذي أورده في مجلـة مجمـع اللغـة العربيـة الملـكي في بحثـه في علـم الاشـتقاق ، حيـث تنـاول قضيـة أصـل الاشـتقاق هـذه في خمسـة مباحـث يمكـن أن نوجزهـا فيـما يـلي [29] :

(1) أن أصل المشتقات المصدر ، كما قال البصريون ، لا الفعل كما قال الكوفيون .

(2) أن العـرب اشـتقت مـن أسـماء المعـاني مـن غـير المصـادر كـما اشـتقت مـن أسـماء المعـاني المصدرية،فاشـتقوا مـن أسـماء العـدد ، هـي أسـماء معـن جديـدة اشـتقاقا صريحـاً مطـرداً ، مثـل وحّـده وثنّـاه وثلّثـه ... واشـتقوا مـن أسـماء الأزمنـة ، وهـي أسـماء معـان جامـدة اشـتقاقاً صريحـاً ، مثـل أخـرف القـوم دخلـوا في الخريـف .

(3) أن العـرب اشـتقوا مـن أسـماء الـذوات كـما اشـتقوا مـن أسـماء المعـاني مـن المصـادر ومـن غيرهـا ، مثـل أعضـاء الجسـم الظاهـرة والباطنـة : آذنـه أذنـا فهـو مـأذون أصـاب أذنـه ، يديتـه ضربـت يـده .

أمـا غـير الأعضـاء مـن أسـماء الـذوات فالاشـتقاق منهـا كثـير مثـل : أبـوت وأبيـت صرت أبـاً ، والمأبـور مـن أبرتـه العقـرب أي لسـعته بإبرتهـا ، وأسـد الرجـل استأسـد أي صـار كالأسـد في جراءتـه وأخلاقـه .

(4) أن العـرب اشـتقوا مـن اسـم الصـوت كـما اشـتقوا مـن اسـم المعنـى المصـدري ، ومـن اسـم المعنـى مـن غـير المصـادر ، أن مـن اسـم الـذات ، مثـل صـخ حـادث مـن ضرب صخـرة بصخـرة ، واشـتقاق الصاخـة وهـي الصيحـة مـن هـذا ، واشـتق منـه الـصراخ وهـو التصويـت .

(5) أن العـرب اشـتقت مـن الحـرف كـما اشـتقت مـن الاسـم مثـل : التسـويف مـن سـوف والعنعنـة ، وهـي لهجـة تميـم لإبدالهـم العـين همـزة .

أمـا حلمـي خليـل الـذي خـرج بالقضيـة مـن دائـرة الجـدل القديـم التـي ظـل اللغويـون يـدورون حولهـا – هـل الأصـل في الاشـتقاق هـو المصـدر أم الفعـل – فقـد ذهـب إلى أن الأصـل لجميـع المشـتقات هـو الجـذر . ((وتختلـف اللغـات فيـما بينهـا في طريقـة صـوغ الكلـمات مـن هـذا الجـذر ، ولكـن معظمهـا تشـترك في شيء واحـد هـو ثبـات اللغويـة الطارئـة عـلى الكلمـة ، وبالتـالي التثبـت مـن بنيتهـا الأساسـية)) [30] والمقصـود بالجـذر عنـده هـو مـادة الكلمـة فمثـلا (ك ت ب) تعـد جـذراً لـكل المشـتقات منهـا مثـل : كتـب وكاتـب ومكتـوب والكتـاب وهـو بذلـك يكـون قـد وضـع منظـوراً جديـداً لقضيـة أصـل المشـتقات فتكـون جميـع المشـتقات فرعـا مـن الأصـل الثابـت وهـو الجـذر وقـد أخـذت هـذه الفكـرة مـن تمـام حسـان [31].((وبنـاء عـلى ذلـك لابـد أن نعتـبر المصـدر مشـتقا لأن صيغتـه هـي إحـدى الصيـغ التـي تتقلـب عليهـا أصـول المـادة أو الجـذور . وكذلـك يتعـين الفعـل المـاضي مشـتقا متصرفـا)) [32]. ولقـد سـار عـلى هـذا المذهـب – الأصـل الجـذري للاشـتقاق – عـدد مـن اللغويـين في عصرنـا الحـاضر ، ومـن أولئـك الذيـن أيـدوا هـذا المذهـب أحمـد مؤقـت الـذي يقـول : ((فنحـن نسـتطيع التعبـير عـن أي فكـرة رئيسـية في اللغـات السـامية باسـتخدام أحـرف جامـدة ثلاثـة وهـي شـكل الجـذر وهكـذا يمكننـا التعبـير عـن المعـاني الرئيسـية بإجـراء تغيـيرات في الأحـرف الصوتيـة داخـل الكلمـة وأمـا المعـاني الثانـوي المتصلـة بالمعنـى الرئيـس فيمكـن التعبـير عنهـا بالطريقـة ذاتهـا أو بإضافـة بعـض الحـروف ، أي الجـذر الأصـلي))[33]. ويـرى تمـام حسـان أن

اتباع المعجميين أفضل من اتباع الصرفيين في مسألة أصل الاشتقاق هذه حيث يقول: ((وعندما يعبر المعجميون عن صلة الرحم بين الكلمات لا يقنعون بالمباني الصرفية التي ظهر وجه قصورها عن الوفاء بمطالب المعجم وإنما يلجئون إلى وسيلة أخرى ، تتصل بروابط الكلمات لا بتنوع الصيغ ، أو بعبارة أخرى تتصل بالمتن لا بالبنية ، وهذه الوسيلة هي أصول المادة ، يجعلونها رحما تربط بالقرابة أفراد أسرة واحدة ، ويجعلون حروف المادة مدخلا إلى شرح معاني هذه الكلمات المفردات ، ولكنهم لا ينسبون إلى حروف المادة معنى معينا ، بل إنهم يعترفون بإمكان تعدد المعاني بين الكلمات التي تشترك في هذه الأصول : كالحل والحلول وتتفق مادة وتختلف معنى)) [34].

فالمعجميون يجعلون المادة الأصلية هي الأصل الذي اشتق بقية الفروع فيذكرون حروفها متفرقة (ف ع ل) ولا يعتمدون على صيغة معينة أو شكل واحد من أشكال بنية الكلمة ، فالرابط بين الكلمات ذات الدلالات المختلفة والأصل الثابت هو تلك المادة . ((وإذا صح لنا أن نوحد رابطة بين الكلمات فينبغي لنا ألا نجعل واحدة منها أصلاً للأخرى ، وإنما نعود إلى صنيع المعجميين بالربط بين الكلمات بأصول المادة ، فنجعل هذا الرابط بالأصول الثلاثة أساس منهجنا في دراسة الاشتقاق وبذلك نعتبر الأصول الثلاثة أصل الاشتقاق فالمصدر مشتق منها ، والفعل الماضي مشتق منها كذلك)) [35].

وعلى ذلك يقسم تمام حسان كلمات اللغة إلى مشتقات وغير مشتقات ، ويضع صور واضحة لرأيه هذا على النحو :

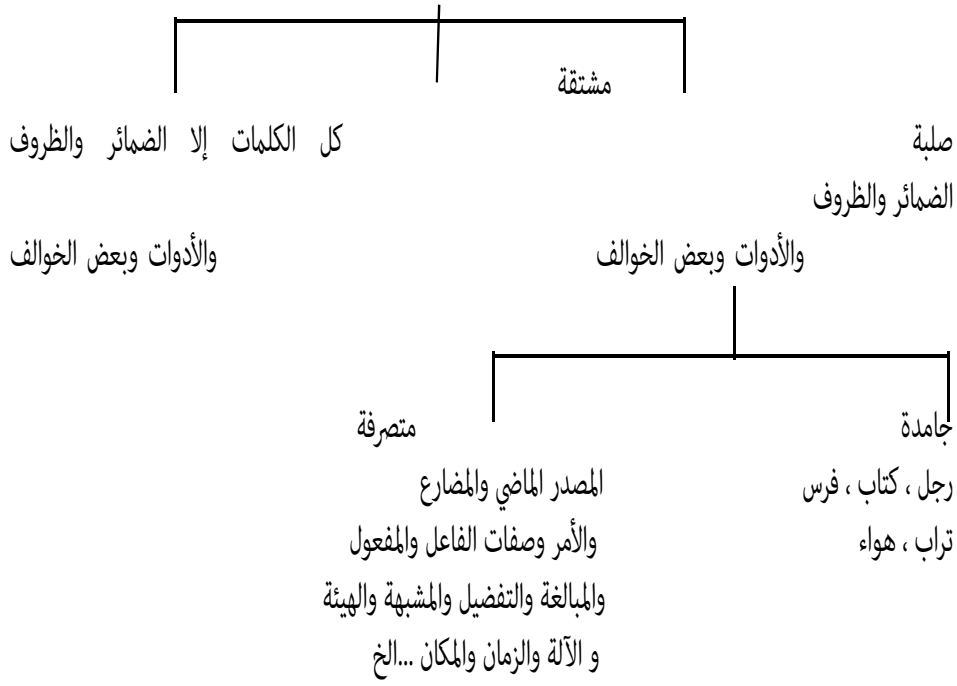

ومن ذلك تكون كلمات اللغة كلها مشتقة عدا الضمائر والظروف والأدوات وأسماء الإشارة وبعض الخوالف (أسماء الأصوات وأسماء الأفعال) ، ويتبع هذا الفهم الجديد للاشتقاق تقسيمه الكلمات المشتقة إلى : متصرفة جامدة . أما المتصرفة فهي التي تكون بينها صلات واضحة ، نهتدي إليها بواسطة تقليب حروف مادتها على صيغ مختلفة : الأفعال والصفات أما الكلمات الجامدة فهي التي لا تتضح فيها تلك الصلات مثل : رجل ، فرس ، جبل ، ويكون المصدر لهذا المعنى مشتقا متصرفا لأن صيغته تعد إحدى الصيغ التي تتقلب عليها أصول المادة ، وكذلك يعد أي فعل مشتقا متصرفا.

الخاتمة :

إن لغة العرب مرنة مطاوعة ، لها من خصائصها في الاشتقاق ، ومزاياها في التوليد ، وأسرارها في الصياغة وطرائقها في التعبير ، ما يفي بترجمة روائع الفكر ، و مبتكرات العلم ، وبدائع الفن ، وما يكفي مطالب الحياة .

وقد جاءت هذه الدراسة البحثية متناوله لمفهوم الاشتقاق مبينة للمذاهب المختلفة في أصله قديماً وحديثاً .

ومما تميزت به وسيلة الاشتقاق على غيرها من وسائل نمو اللغة العربية أنها تكون من الأصول العربية وغير العربية .وهذا دليلاً وبرهاناً واضحاً على ثراء اللغة العربية وقدرتها على التعبير عن حقائق العلم مادةً ومصطلحاً وعدم تقصيرها في إسعاف أحد عن فكرة أو مفهوم يريد التعبير عنه .

وهذا ما خلصت إليه في هذه الدراسة . كما يوصي الباحث بعدد من الوصايا منها : تفعيل دور المعاجم اللغوية الموثوقة ، داخل قاعات الدرس كأنشطة علمية مصاحبة للمقرر الدراسي ، تفعيل دور الأندية الثقافية ، ولا سيما الإلكترونية في التعريف بالاشتقاق ، وفنونه وقواعده ، تعزيز المكتبة السودانية بعدد أكثر من المؤلفات الصرفية .

هذا وأرجو أن أكون قد وفقت فيها وهو اجتهادنا الذي نأمل أن يكون إسهاماً علمياً في هذا المجال ولا ندعي الكمال ولا نتبرأ من النقص والنسيان فالكمال لله وحده . فإن كنت قد وفقت في هذه الدراسة فذلك فضل من الله ونعمته، وإن كانت الأخرى فأسال الله التوفيق في مقبل الأيام للمزيد من البحث والدرس . والحمد لله في البدء والختام .

المصادر والمراجع

(1) ابـن فـارس ، أبـو الحسـن أحمـد بـن فـارس بـن زكريـا ، مقاييـس اللغـة ، تحقيـق عبـد السـلام محمـد هـارون ، (إيـران : دار الكتـب العلمية)،(د.ت) ، مـادة(ش ق ق).

(2) ابـن منظـور ، جـمال الديـن أبـو الفضـل محمـد بـن مكـرم ، لسـان العـرب، القاهـرة : دار المعـارف، مـادة(ش ق ق).

(3) الـرازي ، محمـد بـن أبي بكـر بـن عبـد القـادر ،مختـار الصحـاح ، دار الكتـاب العـربي ، 1401هـ - 1981م ، مـادة(ش ق ق) .

(4) الفـيروز أبـادي ، مجـد الديـن ، القامـوس المحيـط ، بـيروت : المؤسسـة العربيـة للطباعـة والنـشر ، مـادة(ش ق ق) .

(5) الجوهـري ، إسـماعيل بـن حـماد ،تـاج اللغـة وصحـاح العربية،القاهـرة : مطبعـة بـولاق، 1282 هـ مـادة(ش ق ق)

(6) الزبيدي ، محمد مرتضى ،تاج العروس من جواهر القاموس ، مادة(ش ق ق) .

(7) الخـوري ، سـعيد ، أقـرب المـوارد إلى فصـاح العربيـة ، بـيروت : مطبعـة مرسـلي اليسـوعية 1884م ، مـادة(ش ق ق) .

(8) إبراهيـم مصطفـى وآخـرون ،المعجـم الوسـيط،(القاهرة : مطبعـة شركـة مسـاهمة مصرية(1380هـ - 1960م) ، مـادة(ش ق ق).

(9) السـيوطي ، عبـد الرحمـن جـلال الديـن ،المزهـر في علـوم اللغـة ، شرحـه وضبطـه وصححـه وعنـون موضوعاتـه محمـد أحمـد جـاد المـولى بـك وآخـرون ، دار إحيـاء الكتـب العربيـة – (عيـسى البـابي الحلبـي وشركاه) ، ص 345- 346 .

(10) مـازن المبـارك ، النصـوص اللغويـة ، نصـوص مـن كتـاب الخصائـص والمزهـر في علـوم اللغـة ،دار الفكـر(د.ت) ، ص156 .

(11) توفيق شاهين ، عوامل تنمية اللغة ، (د.م) ، (د.ن) ، (د.ت) ، ص80 .

(12) محمد المبارك ، فقه اللغة وخصائص العربية ، الطبعة الثانية ، (د.م) ، (د.ن) ، 1994م ، ص78.

(13) رمضان عبد التواب ، فصول في فقه اللغة ، الطبعة الثانية ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، (د.ت) ص290 .

(14) فندريس ، اللغة ، تعريب : عبد المجيد الدواخلي ، محمد القصاص ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مطبعة لجنة البيان العربي، ص 226.

(15) صبحي الصالح ، دراسات في فقه اللغة، الطبعة الثانية ، بيروت دار العلم للملايين ، 1973م ،ص (174،181) .

(16) خديجة الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، الطبعة الأولى ،بغداد مكتبة النهضة ،1385هـ - 1965م ، ص 246.

(17) سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قمبر، الكتاب ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثانية ، (مصر: الهيئة العامة للكتاب) ، 1977م ، ص2.

(18) الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو تحقيق : مازن المبارك، (جدة: مطبعة المدني مكتبة العروبة ، 1959م ، ص 56 .

(19) الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن ابن محمد ،الإنصاف في مسائل الخلاف ،مصر : دار رجب للتراث العربي المكتبة التجارية الكبرى ،(د.ت)، ص 144،(239-243) ،(235-245)

(20) المرجع السابق ، ص 235-245 .

(21) المرجع السابق ، ص 239 .

(22) المرجع السابق ، ص 240 .

(23) المرجع السابق ، ص 240

(24) المرجع السابق ، ص 240 241- .

(25) المرجع السابق ، ص 242 – 243.

(26) الأفغاني ،سعيد، في أصول النحو ، الطبعة الثانية ، دمشق : مطبعة جامعة دمشق ، 1994م ، ص 134.

(27) صبحي الصالح ، دراسات في فقه اللغة ، ص 181 .

(28) المرجع السابق ، ص 182 .

(29) مجمع اللغة العربي ، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ،(القاهرة : المطبعة الأميرية ببولاق ، 1934م ، العدد الأول ، ص(382-393)

(30) حلمي خليل ، الكلمة ، دراسة معجمية ولغوية ، الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م، ص 90 .

(31) تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، الطبعة الثانية ،مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (د.ت) ، ص 168-169 .

(32) حلمي ، خليل ، الكلمة ، ص90 .

(33) أحمد مؤقت ، علم العربية والترجمة ، الطبعة الأولى ، حلب : دار القلم العربي ، 1997م ، ص 26.

(34) تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 168 .

(35) المرجع السابق ، ص169 .